

تقرير عن حلقة نقاش

تحت عنوان "الأبعاد القانونية والأخلاقية لمقاطعة إسرائيل"

عقدت الجمعية اللبنانية لدعم قانون مقاطعة "إسرائيل" بالتعاون مع المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حلقة نقاش تحت عنوان "الأبعاد القانونية والأخلاقية لمقاطعة إسرائيل" في قاعة المركز يوم الجمعة بتاريخ 22/6/2012 حاضر فيها معالي وزير العدل الأستاذ شبيب قرباوي بحضور الدكتور عبد الملك سكرية رئيس الجمعية اللبنانية ومشاركة نخبة من القضاة والأكاديميين والحقوقيين يقدّمهم رئيس مجلس الشورى الدولة القاضي شكري صادر.

استهل الجلسة الدكتور محمد طي بمقدمة رحب فيها بمعالي وزير العدل وبالسادة الحضور، وعرض خلالها لأهمية تناول موضوع قانون المقاطعة وضرورة مواكبته تشريعياً وتطبيقاً، لاسيما أن القانون الحالي الصادر بتاريخ 23/6/1955 هو قانون قديم نسبياً وقد أثبتت التجارب أنه قاصر عن تغطية كافة جوانب المقاطعة السياسية والاقتصادية، من هنا كانت الحاجة إلى تعديل قانون مقاطعة "إسرائيل" عبر تقديم مسودة اقتراح قانون بتعديل القانون القديم اعدّها مدير المديرية القانونية في المركز الاستشاري الدكتور محمد طي.

ومن ثم مهد السيد عبد الحليم فضل الله لحلقة النقاش مرحباً بمعالي وزير العدل وبالحضور كافة، مثنياً على جهود الجمعية اللبنانية لدعم قانون مقاطعة "إسرائيل" في تكريس مفهوم ثقافة المقاومة التي تقوم على أولوية مواجهة العدو الإسرائيلي" في هذه المرحلة الحرجية من تاريخ العالم العربي، الذي يشهد تغييراً في أنظمة الحكم العربية ستكون له تداعيات مهمة على مستوى العلاقة بين دول المنطقة والعدو الإسرائيلي".

وانقل بعد ذلك إلى الحديث عن المقاطعة بوجهها السياسي والاقتصادي متسائلاً هل المقاطعة ما زالت سلحاً فاعلاً في الصراع العربي - الإسرائيلي وخاصة بعد

دخول المنطقة زمن التطبيع؟ وهل أن مفهوم المقاطعة يتعارض مع الانفتاح الثقافي وحرية التعبير؟.

وأجاب السيد فضل الله على هذه التساؤلات، بان المقاطعة كانت وما زالت سلاحاً فعالاً في كافة مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي نظراً لآثارها الثقافية والاقتصادية والسياسية التي أوجزها على الشكل الآتي:

أولاً: المقاطعة هي جوهر مقاومة سياسة التطبيع مع العدو "الإسرائيلي".

- إن أهمية المقاطعة تمثل بأنها أداة وقائية لتنمية الأجيال ضد مخاطر التطبيع الثقافي الذي دأب العدو "الإسرائيلي" على الترويج له في العالم العربي.
- إن المقاطعة هي مفهوم ثقافي يجسد ثقافة المقاومة التي تناهض التطبيع وتدعو إلى الانفتاح الثقافي مع كافة دول العالم المناصرة للقضية الفلسطينية ومطالب الشعوب المحبة، ولا تتعارض إطلاقاً مع الانفتاح الثقافي وحرية التعبير.
- إن المقاطعة، وخصوصاً في لبنان وسوريا، تكتسب أهمية خاصة لأنهما يمثلان خط ممانعة بوجه المشروع الصهيوني - أمريكي في المنطقة ولاسيما بعد سقوط جدار الممانعة في العالم العربي، وبده مسار ما يسمى "بالتسوية".

ثانياً: المقاطعة الاقتصادية:

لقد أثبتت التجربة العملية أن المقاطعة الاقتصادية هي من أهم أدوات الصراع، نظراً لما تحققه من أهداف أهمها:

- عزل الاقتصاد "الإسرائيلي" وحرمانه من الاستفادة من السوق العربية ومنع الشركات الكبرى من وضع موطئ قدم لها في "إسرائيل".
- تدني دخل الفرد في الكيان الإسرائيلي مما يضعف حركة النمو الاقتصادي لهذا الكيان.
- منع تكرис كيان العدو عنصراً طبيعياً داخل المنطقة العربية، ومنع هيمنته على اقتصاد دول المنطقة.

ثالثاً: المقاطعة هوية سياسية

إن المقاطعة موقف يشير إلى مستوى الوعي العالي لدى المواطن العربي ويتكرر هذا الموقف يتحول إلى ثقافة مجتمع مقاوم بكل أوجهه وسرعان ما تتم هذه الثقافة لتصبح جزءاً من سياسة الممانعة التي ترسم معاالم الهوية السياسية لكافة شعوب المنطقة ، ومن هنا تعتبر عملية تفعيل قانون مقاطعة "إسرائيل" ضرورية لتكرر القانون كدليل إرشاد سياسي عربي يساهم في إرساء أنظمة ممانعة تحمل مسؤولياتها في المرحلة المقبلة من الصراع العربي - الإسرائيلي.

وتحت بعده ذلك رئيس الجمعية اللبنانية لدعم قانون مقاطعة "إسرائيل" الدكتور عبد الملك سكري، معتبراً أن الصراع مع العدو "الإسرائيلي" هو صراع مع مشروع صهيوني توسيعي ارهابي يهدد البشرية والانسانية جماء، لذلك يتوجب علينا محاربته بكافة الاسلحة المشروعة والممكنة ومن اهمها سلاح المقاطعة،مشدداً على ان المقاطعة هي اختبار للوعي والإرادة في عملية الصراع مع العدو الإسرائيلي، وإن المقاطعة هي حق وواجب في آن واحد، داعياً إلى توحيد الجهد لتفعيل قانون مقاطعة "إسرائيل" مقدماً المقترنات الآتية:

- توحيد مفهوم المقاطعة بين جميع اللبنانيين.
- وضع آليات لنشر ثقافة المقاطعة في المؤسسات التربوية.
- تنشيط دور وسائل الاعلام عبر تخصيص البرامج الثقافية لتوسيعة المواطنين حول أهمية الالتزام بالمقاطعة ومقاومة التطبيع.
- تشكيل لجنة متابعة تتبع عن هذا اللقاء لمتابعة الخطوات العملية لإقرار التعديلات القانونية المقترن، وسبل تطبيقها.

كلمة معالي وزير العدل الاستاذ شبيب قرطباوي

ثم ألقى الوزير قرطباوي محاضرةً تسائل فيها عما نريد؟! مقاطعة إسرائيل أو مقاومة التطبيع أو كلاهما معاً؟ معرفاً المقاطعة بانها "إجراء تجاه الدولة لمنع التعامل مع العدو، اي انها أداة لمنع امر معين او فرض تدبير معين". واضاف أن المقاطعة هي وسيلة ضغط سياسي واقتصادي مشدداً على بعد الأخلاقي للمقاطعة نظراً لما تزرعه من حس وطني مقاوم في عقول الأجيال الناشئة.

أضاف قرطباوي أن المقاطعة تكتسب أهمية بالغة في الحرب مع العدو "الإسرائيلي"، فقد نجح العرب في تطبيق سياسة المقاطعة في مرحلة ما قبل توقيع معاهدات السلام، وفي استعمالها اداة للضغط الاقتصادي والسياسي جعلت العدو "الإسرائيلي" يعيش حالة عزلة اقتصادية لوقت طويل، مما اجبر بعض الدول الكبرى على التحرك السياسي نحو تحقيق المطالب العربية المحققة.

اما في لبنان، فإن المقاطعة تحتل أولوية لعدة اسباب منها:

- لأن المقاطعة هي احدى وسائل ممارسة حق الدفاع عن النفس طالما ان جزءاً من تراب الوطن مازال محتلاً.

- إن اغتصاب فلسطين قد دفع الشعب الفلسطيني إلى اللجوء للبلدان العربية المجاورة ، وقد نال لبنان الحصة الاكبر من اللاجئين مما خلق ازمة سياسية واقتصادية في الداخل اللبناني ، لذا فان المقاطعة تساهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية وتدعم حق العودة للأجئين إلى اراضيهم واستعادة حقوقهم المسلوبة مما ينعكس ايجاباً على الواقع الاقتصادي والسياسي اللبناني ، وعليه تحقق المقاطعة مصلحة وطنية عامة.

وقد ميز قرطباوي بين نوعين من المقاطعة:

الأول: المقاطعة القانونية الرسمية، والتي تمثل سياسة وطنية لبنانية تتجسد في المواقف الرسمية للحكومة اللبنانية وفي التشريعات القانونية ذات الصلة.

الثاني: المقاطعة الشعبية، والتي تتمثل في السلوك الشخصي للمواطن النابع من وعيه وإدراكه لأهمية المقاطعة وخطوره التطبيع ، فهي تعبر عن الإرادة الذاتية للمواطن العربي التي تحرك كافة تصرفاته اليومية. وشدد في معرض محاضرته على ضرورة

التكامل بين المقاطعة الشعبية والمقاطعة الرسمية وعلى تعزيز ضرورة الحضور اللبناني الرسمي في المحافل الدولية للدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة حتى لا نسمح للعدو الإسرائيلي باستغلال غيابنا عن المنابر الدولية لمصلحته لأن المقاومة هي فعل دفاع وهجوم وليس فعل انسحاب.

واعتبر قرطباوي أن ما يعيق تطبيق قانون المقاطعة بشكل فعال هو الخلل البنيوي في المجتمع اللبناني المتمثل في الطائفية والمذهبية والتي تكاد تقضي على المواطنة في لبنان. وأشار إلى ضرورة تفعيل مكتب المقاطعة في وزارة الاقتصاد لأنه يمثل مصلحة سياسية وطنية وهي حماية الاقتصاد اللبناني من غزو البضائع "الإسرائيلية" المنافسة إلى السوق اللبنانية.

وختم الوزير محاضرته بضرورة تكريس المقاطعة سلوكاً وثقافة في المجتمع قبل الشروع في تعديل القوانين الحالية، لأنه وإن كان وجود القانون مهم، إلا أن الأهم من ذلك هو قبول الناس به والاعتياد على تطبيقه.

واختتمت الحلقة بدعوة مدير الندوة د. محمد طي إلى مناقشة التعديلات المقترحة على قانون المقاطعة وإبداء الملاحظات بشأنها، مطالباً لجنة المتابعة المنبثقة عن هذا اللقاء باستكمال الخطوات الازمة لإحاله مشروع القانون إلى المجلس النيابي..

ملاحظة: نرفق ربطاً نسخة عن اقتراح القانون المتضمن التعديلات المقترحة.